


Distr.: General
23 March 2009

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي
للإدارة الدولية
للمواد الكيميائية



المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الدورة الثانية

جنيف، ١١ - ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩
البند ٤ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد
الكيميائية: تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة المواد
الكيميائية

استراتيجية البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بإدارة السليمة للمواد الكيميائية
لتعزيز القدرات الوطنية في مجال الإدارة الكيميائية

مذكرة من الأمانة

تشرف الأمانة بأن تعمم في مرفق هذه المذكرة، نسخة من طبعة كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٨ الخاصة باستراتيجية البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بإدارة السليمة للمواد الكيميائية
لتعزيز القدرات الوطنية في مجال الإدارة الكيميائية، لإحاطة المؤتمر علماً بها. وتعرض الأمانة
الاستراتيجية على النحو الذي تلقتها به من البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بإدارة السليمة
للمواد الكيميائية ولم تقم بتحريرها.

المرفق

استراتيجية البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية
بشأن تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية
المعدة لتقديمها إلى المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية

كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨

IOMC



INTER-ORGANIZATION PROGRAMME FOR THE SOUND MANAGEMENT OF CHEMICALS

A cooperative agreement among FAO, ILO, UNEP, UNIDO, UNITAR, WHO and OECD

أعد هذا المطبوع في إطار البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ولا تعبر محتويات هذا المطبوع بالضرورة عن آراء المنظمات المشاركة في هذا البرنامج أو سياساتها المعلنة.

نشأ البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في عام ١٩٩٥ تنفيذاً للتوصيات الصادرة من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ لتوثيق التعاون وتنمية التنسيق الدولي في مجال السلامة الكيميائية. والمنظمات المشاركة في هذا البرنامج هي منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التنمية الصناعية (اليونيدو)، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة الصحة العالمية. ويتمتع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة المراقبين. والغرض من هذا البرنامج المشترك بين المنظمات هو تعزيز تنسيق السياسات والأنشطة التي تنفذها المنظمات المشاركة، بالتضامن أو كل على حدة، لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية من أجل حماية الصحة البشرية والبيئة.

**استراتيجية البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية
بشأن تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية
المعدة لتقديمها إلى المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية
النص النهائي (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)**

١- تلخص هذه الوثيقة استراتيجية المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية فيما يتعلق بالنهج الاستراتيجي لإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وهي مقدمة إلى الدورة الثانية للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية كمساهمة في النقاش الدائر في إطار بند جدول الأعمال (المؤقت) التالي:

٤- تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية: (د) تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية

معلومات عامة

٢- يضم البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية سبع منظمات مشاركة، ألا وهي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالإضافة إلى منطمتين مشاركتين بصفة مراقب، وهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

٣- ويُعد البرنامج المشترك بين المنظمات آلية متميزة لاستهلال العمل الدولي وتنسيقه من أجل تحقيق الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠ فيما يتعلق بإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ويشكل البرنامج إطاراً للتكامل بين المنظمات المشاركة ولمساهمتها في دعم البلدان بناءً على ما لهذه المنظمات من ولايات وخبرات مختلفة.

٤- وتضطلع المنظمات المشاركة في البرنامج، على وجه الخصوص، بالمهام التالية:

- تقديم المساعدة في مجالات معينة تحدد البلدان وجود ثغرات فيها؛
- توفير منتدى للاتفاقات الدولية ووضع المعايير والمدونات العالمية؛
- تقديم الدعم لإعداد تحليلات الأوضاع والتقارير المرجعية؛
- دعم الحكومات في صياغة ومناقشة السياسات والصكوك ذات الصلة بها؛
- إتاحة الحصول على المعلومات؛
- إتاحة التغطية وإذكاء الوعي فيما يتعلق بالأنشطة الإقليمية والدولية؛
- تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان من أجل تطوير بنيتها التحتية العامة للإدارة الوطنية للمواد الكيميائية (مثل وضع وتنفيذ برامج متكاملة ومستدامة لإدارة السليمة للمواد الكيميائية)؛

- المساعدة على تحديد التكنولوجيات السليمة (بيئياً) وتطويرها ونقلها؛
- ٥- وبفضل المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل الوفاء بالتزاماتها الخاصة بتنفيذ مختلف الاتفاقات الدولية والاستجابة للأولويات الوطنية زاد الوعي بالضعف المستمر وبال الحاجة المستمرة فيما يتعلق بتعزيز القدرات في مجال إدارة المواد الكيميائية في بلدان عديدة.
- ٦- وفي سياق النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية تقدم المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات المساعدة إلى البلدان على إعداد وتنفيذ مجموعة كبيرة من المشاريع، وخصوصاً في إطار برنامج البداية السريعة الخاص بالنهج الاستراتيجي.
- ٧- وتجسد هذه الاستراتيجية خبرة وفكر المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات بالاستناد إلى تاريخنا في مساعدة البلدان بمجموعة كبيرة من أنشطة بناء القدرات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية.
- ٨- ويرد في الملحق ١ بهذه الوثيقة عدد من دراسات الحالة التي تسلط الضوء على المجالات التي تعمل فيها المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات، بمفردها أو على نحو تعاوني، على تعزيز القدرات في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

أغراض الاستراتيجية

- ٩- إن الغرض الأساسي من هذه الاستراتيجية هو مساعدة البلدان على تعزيز قدراتها الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية كي تنفذ النهج الاستراتيجي تنفيذاً فعالاً وكي تحقق الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠ فيما يتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية. والاستراتيجية ستفيد الأفراد (مثل مستخدمي الموارد ومالكها ومستهلكيها والمجتمع المحلي والقادة السياسيين والمديرين والخبراء في القطاعين الخاص والعام) والمؤسسات والمنظمات الوطنية.
- ١٠- وتتيح الاستراتيجية أيضاً الفرصة لتمكين المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية من مواصلة تحديد دور المنظمات المشاركة للمساعدة على تلبية الاحتياجات المحددة في مجال بناء القدرات.

الاستراتيجية

- ١١- للاستراتيجية سبعة مجالات عمل:
 - (١) تعزيز قدرات المشاركة: تعزيز القدرات الخاصة بالمشاركة الاستباقية والبناء فيما بين الجهات المعنية في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.
 - (٢) زيادة القدرة على إعداد المعلومات والمعارف والوصول إليها واستخدامها: زيادة القدرة على البحث عن المعلومات المناسبة والوصول عليها وتوصيلها وتعليمها واستخدامها بغية التمكن من تشخيص وفهم المشكلات في إدارة المواد الكيميائية وتحديد حلولها المحتملة.
 - (٣) تعزيز القدرات الخاصة بإعداد السياسات والتشريعات: تعزيز القدرات الخاصة بتخطيط وإعداد السياسات والتشريعات الفعالة وما يتصل بها من استراتيجيات وخطط، بالاستناد إلى عمليات اتخاذ القرار فيما يتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

- (٤) تعزيز القدرات الخاصة بإعداد البرامج: تعزيز القدرات الخاصة بإعداد وتنفيذ برامج فعالة لإدارة المتكاملة والسليمة للمواد الكيميائية.
- (٥) تعزيز القدرات الخاصة بالإدارة والتنفيذ: تعزيز القدرات الخاصة بصوغ السياسات و/ أو قرارات التنظيم الخاصة بإدارة المواد الكيميائية، وتخطيط وتنفيذ الإجراءات/ الحلول المناسبة والمستدامة في مجال إدارة المواد الكيميائية.
- (٦) زيادة القدرات الخاصة بالرصد والتقييم: زيادة القدرات الخاصة بالرصد والتقييم الفعالين لإنجازات المشاريع و/ أو البرامج على أساس النتائج المتوقعة، وإبداء التعليقات لأغراض التعلم والإدارة التكيفية، واقتراح التعديلات على مجموعة الإجراءات إذا اقتضت الضرورة ذلك من أجل تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.
- (٧) تحسين القدرات الخاصة بتعبئة الموارد: تحسين القدرات الخاصة بتعبئة الموارد بفعالية على المستوى الوطني لدعم الإجراءات الرامية إلى تعزيز تنفيذ أنشطة إدارة المواد الكيميائية.

المسائل الرئيسية التي تشكل الاستراتيجية

- ١٢- حدد البرنامج المشترك بين المنظمات، منذ إنشائه في عام ١٩٩٥، بناءً على خبرته في مساعدة البلدان على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، عدداً من المسائل الرئيسية التي تشكل الاستراتيجية وتوفر المعلومات اللازمة لها، بما في ذلك ما يلي:
- (١) الالتزام والتنسيق على المستوى الوطني، فيما بين البلدان وفيما بين مختلف أصحاب المصلحة (بمن فيهم الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، ضروريان للإدارة السليمة للمواد الكيميائية ولكن تحقيق ذلك يُعد تحدياً رئيسياً ومستمرًا بالنسبة إلى العديد من البلدان.
- (٢) ينبغي للبرنامج المشترك بين المنظمات أن يكفل تكامل الأنشطة عبر القطاعات التي تمثلها المنظمات المشاركة فيه وأن يتجنب الازدواجية.
- (٣) هناك نشاط أكبر في بعض المنظمات المشاركة في البرنامج على المستوى القطري (على سبيل المثال من خلال المكاتب القطرية والإقليمية) ونشاط أقل في "المقر الرئيسي" حيث يتحول التركيز عن تنفيذ المشروع إلى المشورة الخاصة بالسياسات وإلى إعداد البرامج والمشاريع. وعلى الرغم من أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفعالية في التنفيذ على الصعيد العملي فإنه يمكن أيضاً أن يثير مشاكل في التنسيق يجب التصدي لها.
- (٤) على الرغم من أن التمويل المستمر والذي يمكن التنبؤ به محبذ بالنسبة إلى تنفيذ برامج المساعدة فقد أصبح تحقيقه أمراً عسيراً نظراً للتحويل بمرور الوقت عن إتاحة الموارد من الميزانيات العادية إلى الأنشطة التي تتطلب تمويلاً خارجاً عن الميزانية (انظر الملحق ٢ للاطلاع على مثال لمصادر التمويل الرئيسية الخاصة بإدارة المواد الكيميائية). وعلاوة على ذلك فعلى الرغم من أن بعض الأنشطة (مثل التغطية وإذكاء الوعي) قد تتطلب مدخلات قليلة نسبياً فإن إنشاء و/ أو تعزيز البنى التحتية لإدارة المواد

الكيميائية على المستوى الوطني أمر يعتمد على الأولوية التي تعطيها الحكومات (انظر أيضاً النقطة التالية).

(٥) المساعدة الإنمائية الخاصة بإدارة المواد الكيميائية تتطلب على نحو متزايد "الدمج في التيار الرئيسي" والتكامل مع أولويات وخطط التنمية الوطنية (فيما يخص منظمات الأمم المتحدة مثلاً يتعين ربطها بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) وأن تكون "البلدان هي محركها" (إعطاء البلدان الأولوية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية). وانظر الملحق ٣ بشأن الأساس المنطقي لدمج المواد الكيميائية ضمن التخطيط الإنمائي والمساعدة الإنمائية. وبالإضافة إلى هذا شارك مرفق البيئة العالمية مؤخراً في تقديم الدعم إلى اتفاقيات دولية معينة (مثل اتفاقية استكهولم) وبهذا أصبح يؤثر في النهج التقليدية المتبعة في المساعدة الإنمائية الخاصة بإدارة المواد الكيميائية.

(٦) ينبغي أن تسعى المبادرات أيضاً إلى دمج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في مسائل موضوعية أخرى مثل تغير المناخ والطاقة وتوافر الغذاء (الزراعة) والاقتصاديات، وغيرها.

(٧) فيما يتعلق بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يثير نطاق خطة العمل العالمية وعدم وجود أولويات واضحة مشكلات في تحديد محور التركيز على بناء القدرات.

١٣- وللمساعدة على تحديد الاحتياجات الخاصة بالقدرات قد يكون من المفيد تبين الوضع الذي سينشأ في حالة عدم القيام بالتدخل الخاص ببناء القدرات. وليس هناك اعتراف تام بتكلفة عدم اتخاذ أي إجراء في مجال إدارة المواد الكيميائية ولا فهم تام لها في عمليات التخطيط، بما في ذلك عمليات التخطيط داخل قطاعات الصناعة والصحة والعمل والزراعة. وعلى سبيل المثال فإنه إذا لم يتم تعزيز القدرة على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية فما الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على ذلك بالنسبة إلى البيئة واستخدام الطاقة وصحة الإنسان والنمو الاقتصادي؟

تفعيل الاستراتيجية

١٤- لدى تفعيل الاستراتيجية يعترف البرنامج المشترك بين المنظمات بعدد من المنطلقات والإجراءات:

المنطلقات

- (١) تشمل خطة العمل العالمية الخاصة بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية عدداً كبيراً من الأنشطة التي يمكن أن تسهم فيها المنظمات المشاركة في البرنامج.
- (٢) من الأمور الحاسمة على المستويين الدولي والوطني تحديد طريقة إسهام الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في المسائل العامة الخاصة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك المرامي الإنمائية للألفية.
- (٣) على المستوى الوطني سيتطلب تفعيل الاستراتيجية إقامة روابط بين عمليات/ خطط التنمية الوطنية (ورقات استراتيجية الحد من الفقر/ استراتيجيات المساعدة القطرية والتقييمات البيئية القطرية والتقييمات القطرية المشتركة والتقييمات البيئية الاستراتيجية وبرامج العمل اللائق في سياق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بغية ضمان المشاركة الاستراتيجية من قبل هذه المبادرات فيما يخص الحصول على الموارد وصرف الأموال على مسائل محددة. ويرد في الملحق ٤ مثال لكيفية تعامل البنك الدولي مع عملية التخطيط للمساعدة الإنمائية.

الإجراءات والخطوات التالية

١٥ - ستقوم المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بما يلي:

الأمر العامة

- (١) تعزيز النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في الأنشطة الوطنية (في قطاعها المعنية مثلاً).
- (٢) تقديم أحدث المعلومات إلى الأجهزة الرئاسية للمنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات بخصوص التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي.
- (٣) القيام من خلال التعاون مع البلدان وسائر الشركاء وبلاستناد إلى الأطر القائمة، مثل النهج الاستراتيجي، بتحديد أهداف معرّفة في إطار الاستراتيجية (مثل تنفيذ أدوات محددة، كالنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات، على المستوى الوطني) لأن الغرض العام للإدارة السليمة للمواد الكيميائية واسع النطاق.
- (٤) ضمان تحسين استخدام الأنشطة الجارية لبناء القدرات في التقدم في الاستراتيجية وتنفيذها (مثل اتخاذ المشاريع القائمة قاعدة انطلاق في المراحل الأولى) بغية تحقيق الحد من الفقر، والتنمية المستدامة، وحماية صحة الإنسان والبيئة.
- (٥) تعزيز فهم واستخدام نواتج وأدوات البرنامج المشترك بين المنظمات من قبل البلدان (بما في ذلك المواد الموجودة، مثل الدليل الذي وضعه البرنامج المشترك بين المنظمات لموارد النهج الاستراتيجي والإرشادات المتعلقة بتقييم القدرات الوطنية الخاصة بالنهج الاستراتيجي).
- (٦) استعراض الإرشادات ومواد التدريب الموجودة للتحقق من اتساقها وتحديد نواقصها، وما إلى ذلك، وتحديثها عند اللزوم.

الأمر المتعلقة ببرنامج البداية السريعة

- (٧) تحديد البلدان الرائدة في مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة" من أجل التعاون في سياق إعداد مشاريع برنامج البداية السريعة التي يتم ربطها بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (أو ورقة استراتيجية الحد من الفقر أو التقييم القطري المشترك أو البرنامج القطري للعمل اللائق أو غير ذلك) باعتبار هذا من العوامل المحفزة.
- (٨) ضمان إتاحة المواد والأدوات التي يتم إعدادها في المشاريع التجريبية الجارية للدمج في التيار الرئيسي وضمان إدراجها في المشاريع الأخرى لبرنامج البداية السريعة.

الملحق ١: دراسات الحالة

دراسة الحالة ١ - الشبكة العالمية للإنتاج الأنظف

في عام ١٩٩١ اعتمد المجتمع الدولي الإنتاج الأنظف بوصفه من الاستراتيجيات الرئيسية لمنع توليد التلوث ومن ثم المساهمة في الفصل بين النمو الاقتصادي وبين الضغط على البيئة. والإنتاج الأنظف، في الأساس، هو استراتيجية بيئية وقائية تزيد الكفاءة الإيكولوجية وتحد من المخاطر المحدقة بالإنسان والبيئة، وهذا مفهوم تستخدمه أيضاً وكالات أخرى بعبارات

مشاهدة، مثل الإنتاجية الخضراء أو النمو الأخضر أو منع التلوث أو "التخفيض وإعادة الاستعمال والتدوير" أو تقليل النفايات إلى أدنى حد.

ووحدة الإنتاج الأنظف والمستدام في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ووحدة الأعمال التجارية والصناعة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة هما مركزا التنسيق الرئيسيان للإنتاج الأنظف في منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٩٤ بدأت الوكالتان برنامجاً مشتركاً لإنشاء مراكز وطنية للإنتاج الأنظف في إطار متابعة مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢

(<http://www.unido.org/cp>; <http://www.unep.fr/scp/cp/>).

وتعمل المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف، التي تستضيفها مؤسسات وطنية على إذكاء الوعي بشأن الإنتاج الأنظف وتدريب الموظفين وسائر المهنيين وإجراء التقييمات في المصانع (وخصوصاً في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وتمارس الضغوط من أجل التغيير ودعم نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً. ومنذ عام ١٩٩٤ تم إنشاء مراكز/ برامج وطنية للإنتاج الأنظف في ٣٧ بلداً من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويعتبر كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن برنامج الإنتاج الأنظف هو حجر الزاوية في أنشطة كل منهما الرامية إلى تعزيز التنمية الصناعية المستدامة. وهناك وفرة من التجارب والخبرات في مراكز الإنتاج الأنظف، وقد تحقق تقدم في السنوات الأربع عشرة الأخيرة في إدراج الإنتاج الأنظف ضمن برنامج العمل والتدريب المهني والتنفيذ، ولاسيما الخيارات التكنولوجية التي تتراوح بين المنخفضة والمتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك نجح البرنامج في اكتساب ونشر أفضل الممارسات بفعالية.

وفيما يتعلق ببناء القدرات يعنى برنامج الإنتاج الأنظف بالمجالات التالية:

- ١- إنتاجية الموارد: استعمال الموارد الطبيعية بكفاءة (المواد والطاقة والمياه ... إلخ) في إنتاج سلع وخدمات تضيف جودة على أسلوب الحياة؛
 - ٢- الإدارة البيئية: تقليل أثر الأعمال التجارية على البيئة إلى أدنى حد من أجل حماية صحة العمال والمجتمع المحلي والسلامة الإيكولوجية للبيئة الطبيعية؛
 - ٣- تنظيم المشاريع: المهارات والأدوات والنظم التي تلزم لأصحاب/ مشغلي الأعمال التجارية كي يسيروها بطريقة رشيدة ومخططة ويحققوا توازناً قوياً بين الربح في الأمد القصير والقدرة على البقاء في الأمدين المتوسط والطويل؛
 - ٤- الشراكة بين القطاعين الخاص والعام: اعتراف الحكومة وقطاع الأعمال بأن التعاون بشأن المسائل ذات الأهمية على المستوى الوطني (بما في ذلك الإدارة البيئية والإنتاجية) أمر ضروري هو والمهارات اللازمة للقيام بذلك.
- وتوفر المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف التدريب الخاص بالإنتاج الأنظف والمواضيع ذات الصلة بها لبناء القدرات المحلية لدى المجموعات المستهدفة. وتشمل المجموعات المستهدفة: الموظفين التقنيين و/ أو ممثلي الإدارة من الشركات ومدققي الإنتاج الأنظف في المستقبل (مثل الشركات الاستشارية و/ أو الجامعات و/ أو المعاهد التقنية و/ أو الوكالات الحكومية) وممثلي الحكومات (المشروعون وراسمو السياسات، وغيرهم على المستوى الوطني و/ أو الإقليمي و/ أو المحلي). ويشكل التنفيذ العملي جزءاً من أنشطة التدريب من أجل تعزيز القدرات الخاصة بتخطيط وتنفيذ الإجراءات والحلول ذات الصلة بالإنتاج الأنظف.

ومن المتوقع عند انتهاء الدعم المالي الأولي المقدم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف أن تحقق هذه المراكز استدامتها المالية الذاتية. ومن ثم فإن بناء القدرة على تعبئة الموارد اللازمة لدعم استمرار عملها هو مجال آخر من مجالات تدخل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويجري بالفعل تسجيل النتائج الإيجابية لهذه الجهود الخاصة ببناء القدرات في ٥٠٪ تقريباً من المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف.

دراسة الحالة ٢ - الشراكة العالمية بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من أجل بناء القدرة على تنفيذ النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات

في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ قام كل من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة العمل الدولية من خلال التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتدشين الشراكة العالمية بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من أجل بناء القدرة على تنفيذ النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات. ويتمثل الهدف النهائي من النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات في ضمان إتاحة المعلومات عن الأخطار الكيميائية، مثل البطاقات وصحائف بيانات السلامة، للعمال والمستهلكين بطريقة في شكل منسق ومفهوم في البلدان على نطاق العالم. وقد حفزت أعمال التحضير لعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عملية إعداد "شراكة من النمط ٢" كان القصد منها هو تمكين جميع أصحاب المصلحة من تقديم مساهمات ملموسة في حصائل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتلبية لدعوة وُجّهت إلى الشركاء قبيل انعقاد المؤتمر وردت ردود مما يزيد على ٢٥ حكومة ومنظمة دولية ومنظمة غير حكومية تفيد باهتمامها بالمشاركة في الشراكة.

والهدف من الشراكة العالمية بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من أجل بناء القدرة على تنفيذ النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات هو حشد الدعم وحفز الشراكات لتنسيق الأنشطة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني بغية تعزيز القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل التنفيذ الفعال للنظام المنسق عالمياً. ومن المتوقع في الأمدن المتوسط والطويل أن تؤدي الشراكة إلى خفض الآثار البيئية المتعلقة بصحة الإنسان والتي تعزى إلى استعمال المواد الكيميائية الخطرة. وبهذا تسهم مساهمة مباشرة في تحقيق أغراض هامة في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك حماية الفئات المهمشة وحماية إمدادات المياه ومياه الشرب واستئصال الفقر، وتحقيق المرامي الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة.

وتشمل الأغراض المحددة للشراكة حشد الموارد لما يلي:

- إذكاء الوعي وتنمية القدرات فيما يتعلق بتنفيذ النظام المنسق عالمياً على المستوى الإقليمي؛
- إذكاء الوعي وتنمية القدرات فيما يتعلق بتنفيذ النظام المنسق عالمياً على المستوى الوطني؛
- إعداد الإرشادات والمواد التدريبية والمرجعية فيما يتعلق بالنظام المنسق عالمياً.

وبالإضافة إلى ذلك فإن المشاريع والأنشطة المنفذة من خلال البرنامج المشترك بين معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة العمل الدولية لبناء القدرات الخاصة بالنظام المنسق عالمياً ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأغراض المذكورة أعلاه وتشكل مساهمة أساسية في الشراكة (للاطلاع على المزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى موقع الإنترنت التالي:

(<http://www.unitar.org/cwm/ghs/index.html>).

وقد عقدت الشراكة حتى الآن اجتماعين للشركاء (٢٠٠٣ و ٢٠٠٧) وأصدرت تقارير سنوية منذ عام ٢٠٠٢ تعرض تفاصيل التقدم المحرز والنتائج التي تم تحقيقها. وللإطلاع على المزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى موقع الإنترنت التالي:

http://www.unitar.org/cwm/ghs_partnership/index.html.

دراسة الحالة ٣- دمج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في عمليات تخطيط التنمية الوطنية (دمجها في التيار الرئيسي لهذه العمليات)

أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٦ مبادرة شراكة لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية تستند إلى خدمات الدعم الفريدة التي يمكن أن يقدمها كل من الوكالتين المتعاونتين. وتسعى الشراكة إلى تيسير دمج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في عمليات تخطيط التنمية الوطنية من أجل دعم التنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وتساعد مبادرة الشراكة البلدان على ما يلي:

- تحديد مجالات خاصة لإدارة المواد الكيميائية يرجح أن تفضي إلى فوائد بيئية وصحية واقتصادية مثبتة، ووضع خطة للبدء في معالجة المجالات الخاصة التي تم تحديدها؛
- تقييم استراتيجياتها الإنمائية الوطنية الخاصة بحماية البيئة وصحة الإنسان من الآثار الضارة من خلال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛
- تحسين دمج أولويات إدارة المواد الكيميائية في خطط التنمية الوطنية.

وتستند مبادرة الشراكة إلى خدمات الدعم الفريدة التي يمكن أن يقدمها كل من الوكالتين المتعاونتين.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة والقائمة بالفعل في ١٦٦ بلداً، يجلب إلى مبادرة الشراكة خبرته في دعم تنمية قدرات البلدان لضمان دمج الاعتبارات البيئية، مثل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، في صميم الفكر المؤسسي وفي صميم عملية اتخاذ القرارات المؤسسية. ويشمل النهج الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدمج في التيار الرئيسي للشؤون البيئية تقديم الدعم إلى البلدان لدمج أغراضها الخاصة بالاستدامة في ممارسات الحد من الفقر، وبناء القدرات اللازمة، وتعزيز السلامة والاستدامة في مجال البيئة في السياسات والبرامج وعمليات التطبيق الوطنية القائمة على المرامي الإنمائية للألفية، وتحسين جودة البرامج البيئية عموماً في إطار تحقيق المرامي الاجتماعية الاقتصادية ومرامي التنمية البشرية الأعم.

وبعد اعتماد النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في عام ٢٠٠٦ قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مدعوماً في ذلك من حكومة النرويج، بالإتفاق على إعداد وثيقة إرشادية لمساعدة الحكومة والفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة على تمييز وتقييم الفرص السانحة لدمج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في عمليات تخطيط التنمية الوطنية. وبالإضافة إلى عرض الخلفية الموضوعية بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية يوفر "دليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدمج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في السياسات والخطط القائمة على المرامي الإنمائية للألفية"، ضمن مواضيع أخرى، شرحاً لجوانب التآزر القائمة بين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وبين المرامي الإنمائية، ويقترح خطوات لتحدد احتياجات/ أولويات بناء القدرات في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية كما يقترح "منطلقات" لتيسير دمج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات القطاعية.

ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تأمين العالم أكثر من المواد الكيميائية السامة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني من خلال مساعدة الحكومات على اتخاذ ما يلزم من إجراءات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وذلك عن طريق إعداد الإرشادات الخاصة بالمسائل التقنية وإنشاء الأطر القانونية والمؤسسية، إلى جانب تعزيز تبادل المعلومات عن المواد الكيميائية، ومن خلال بناء القدرة على إنتاج المواد الكيميائية واستعمالها ومناولتها على نحو مأمون في جميع أنحاء العالم.

ويجلب برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مبادرة الشراكة نتائج عمله في الآونة الأخيرة مع منظمة الصحة العالمية بشأن مبادرة الصحة والبيئة فيما يتعلق بكيفية ربط الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بالتنمية المستدامة والحد من الفقر، وكيفية دمج هذا التقييم في خطط التنمية واستراتيجيات الحد من الفقر.

وبفضل الدعم بالتمويل المؤمن المقدم من الصندوق الائتماني لبرنامج البداية السريعة للتهيئة الاستراتيجية للإدارة الدولية للمواد الكيميائية تم تدشين الشراكة في مقدونيا وأوغندا، في حين أنه ستبدأ الأنشطة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ في كل من بيلاروس وبلير وهندوراس وإكوادور وليبيريا وموريتانيا. وعلاوة على هذا فإنه بفضل الدعم المقدم من حكومة السويد من خلال الوكالة السويدية للمواد الكيميائية أضيف بلدان آخران إلى القائمة، وهما زامبيا، حيث بدأ التنفيذ في عام ٢٠٠٧؛ وكمبوديا، حيث بدأت الأنشطة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨.

وينظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتوازي مع الأنشطة القطرية، أربع حلقات عملية إقليمية لتيسير التفاهم بين الموظفين المسؤولين عن التخطيط الإنمائي. وقد تسنى تنظيم هذه الحلقات العملية بفضل الدعم المقدم من حكومة النرويج.

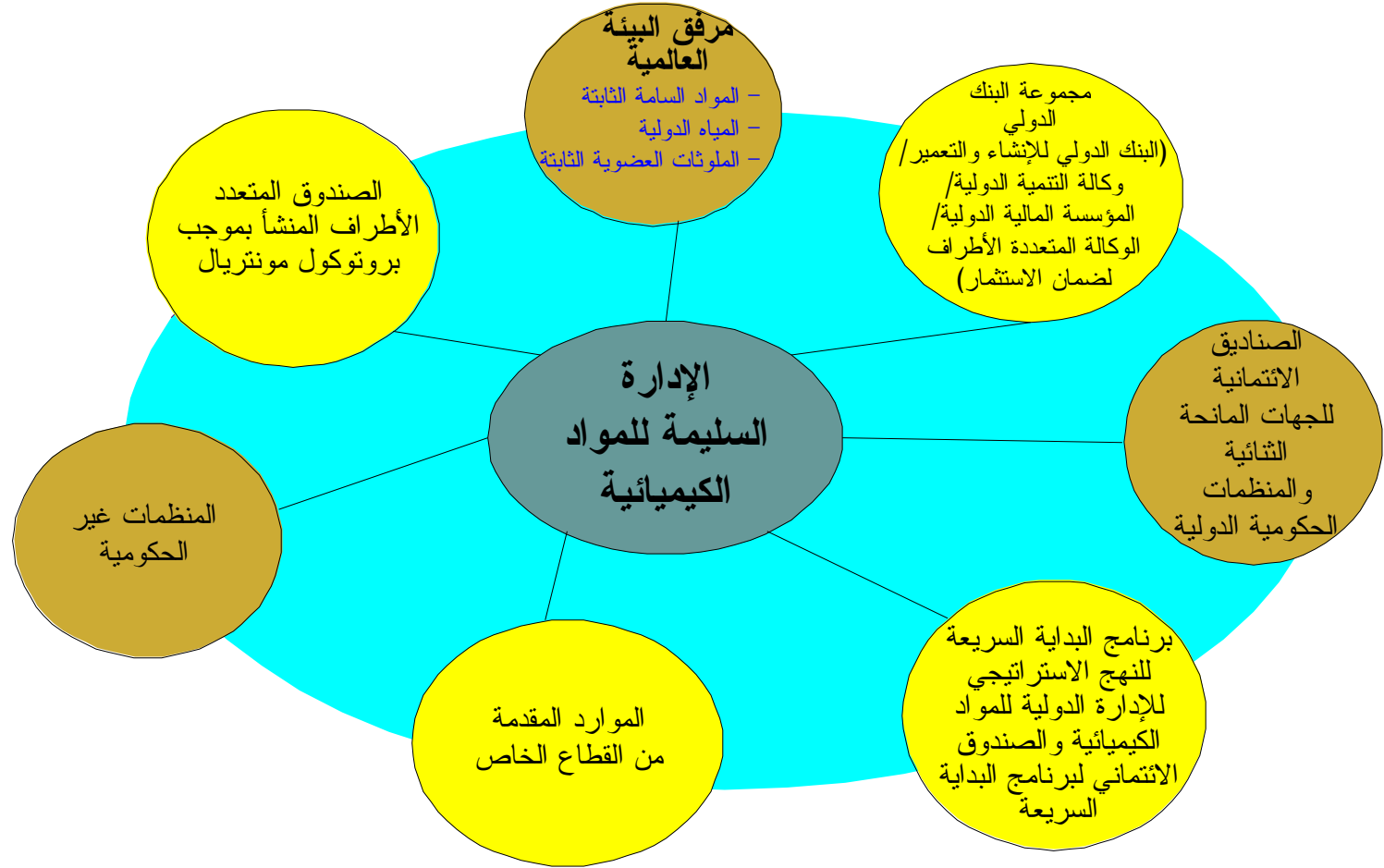
ويتمثل الغرضان الرئيسيان لحلقات العمل الإقليمية فيما يلي:

- ١- التقدم في دمج الإدارة السليمة في التيار الرئيسي للتخطيط الإنمائي من خلال تعزيز الحوار والتفاهم بين الوكالات الوطنية المسؤولة عن إدارة المواد الكيميائية وبين الوكالات الوطنية المسؤولة عن التخطيط الإنمائي.
- ٢- المساهمة في إعداد وثيقة معلومات تقدّم إلى الدورة الثانية للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية بهدف المساعدة على تعزيز المناقشات خلال تلك الدورة بشأن الدمج في التيار الرئيسي من منظور التجربة العملية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وللاطلاع على المزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقعين التاليين على الإنترنت:

<http://www.undp.org/chemicals/> and <http://www.chem.unep.ch/>

المصادر الرئيسية لتمويل إدارة المواد الكيميائية



الأساس المنطقي لدمج المواد الكيميائية في التخطيط والمساعدة في مجال التنمية

أمثلة للمواد الكيميائية / فئات المواد الكيميائية	القطاع	
الفوسفات العضوي، الملوثات العضوية الثابتة، المواد السامة الثابتة، المواد المستنفدة للأوزون	الزراعة وإدارة الآفات	■ المواد الكيميائية مسألة لها طابع شامل وأساسي بالنسبة إلى التنمية القطاعية والوطنية
ثاني أكسيد الكبريت، أكسيد النيتروجين، المركبات الثنائية الفينيل المتعدد الكلور، ديوكسين، هيدروكسي آباتيت، المركبات العضوية المتطايرة	الطاقة	
الفلزات الثقيلة	الصناعات الاستخراجية	
ديوكسين، ددت	الرعاية الصحية	
الجسيمات (ثاني أكسيد الكبريت، أكسيد النيتروجين)، ديوكسين	الوحدات الأسرية	■ من الضروري للسياسات العمومية إدارة وتخفيف المخاطر الناشئة عن التعرض للمواد الكيميائية نتيجة لمسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية
الكل (الفلزات الثقيلة، الملوثات العضوية الثابتة، المواد السامة الأخرى)	الصناعة	
الفلزات الثقيلة، الملوثات العضوية الثابتة، الأسبستوس	البنية التحتية	
المذيبات، الفلزات الثقيلة، الكلوريد المتعدد الفينيل، المواد المستنفدة للأوزون	الصنع	
الفلزات الثقيلة، المذيبات	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	
الرصاص، أكسيد الكبريت، أكسيد النيتروجين، ديوكسين، الهيدروكربونات، الهيدروكربون العطري المتعدد الحلقات	النقل	
ديوكسين، المذيبات العضوية، المركبات الثنائية الفينيل المتعدد الكلور	إدارة النفايات	
الهيدروكربون العطري المتعدد الحلقات، الفلزات الثقيلة، فينيسكلدين، المركبات الثنائية الفينيل المتعدد الكلور	موارد المياه	

عملية تخطيط المساعدة الإنمائية (البنك الدولي)

